لنقل متاع ونحو بخلاف مالو وقع الفراق قبل خروجها الى ما ذكر فعليها ملازمة ماهي فيه وكذا بعد خروجها اليه بلا اذن الزوج فعليها العود الى الاول وملازمته والفرق بنقل بيتها دون متاعها وبخلاف مالو سافرت باذنه لحاجة له اولها كحج وتجارة اولا كنزهة وزيارة فوجبت العدة في الكل فلا يجب العود لكنها ولي وهي معتدة في سيرها مضت اوعادت واذا مضت فان كان لحاجة اقامت الى انقضائها وان زالت اقامتها على مرة المسافرين من غير زيادة على ذلك الا ان ياذن لها في مدة معينة فلها استيفاؤها اولغير حاجة كنزهة وزيارة فان قدر لها مدة معينة اقتصرت عليها وان اطلق اقامت مدة المسافرين وهي ثلاثة ايام غير يومي الدخول والخروج ولو سافرت مع الزوج لحاجة فطلقها اومات لم تتم بحر الفرقة اكثر من مدة المسافرين لحاجتها فكما لو اذن لها وخرجت ولو اقتصر على الاذن لها ولم يتعرض لحاجة اونزهة اوقامة اورجوع حمل على سفر النقلة وشرط لزوم العود في سائر الصور امن الطريق ووجدان الرفقة ولو تنازعا فادعت الانتقال باذنه وانكر الاذن هو او وارثه فالقول قولها بيمينه لان الاصل عدم الاذن اوادعت انه اذن في النقلة وادعى انه اذن لغيرها فان كان النزاع معه فهو المصدق ايضا لان الاصل عدم الاذن للنقلة اومع الوارث فهي المصدقة لانها اعرف بما جرى منه وشمل البيت بيت البدوية من نحو شعر فعليها ملازمته الى انقضاء العدة وفي معناه السفينة لزوجة الملاح اذا اسكنها اياها فيجب اعتدادها فيها ان انفردت عنه بمسكن مع مرافقته فيها والا فان معها محرم يمكنه تسيير السفينة وجب خروج الزوج منها واعتدادها فيها والا خرجت الى اقرب البلاد الى الشط واعتدت فيه فان تهدر خروج كل منهما استترت وتنحت عنه بقدر الامكان سم تتمة جاز لها الخروج معتدة كذا في خط المؤلف وصوابه وجب عليها الخروج كما في متن الروض مرحومي تقدم الاحرام اي صح ان فيخرجوها يصير انقضاء العدة ايضا من الروض وان قدرت اي خبانة سم نعم ان ادعت الانفاق على ولدها لم ترجع الا بعد ثبوت انها انفقت واشهدت اوان الحاكم اذن لها في الانفاق لترجع عليه وقياس

النظائر



النظائر عدم اعتبار اشهادها مع القدرة على استئذان الحاكم وكتب الشيخ اي قوله وان قدرت واشهدت اي والحاصل انها ان قدرت على استئذان الحاكم فلا بد منه وان لم تقدر على الحاكم اشهدت ان قدرت على الاشهاد فان لم تقدر عليهما فعلت بقصد الرجوع كنظيره فقول النهاية قدرت واشهدت اي ان قدرت على واحد منهما تعين اوعليهما تخير الترتيب فصل في ان ستبرا وطء الامة قبل استبرائها كبيع كما ذكره حج في الزواجر وشمل قال وذلك غير بعيد تربص الامة عبارة شرح التربص بالمرأة وهو اسم لشمول التربص منها اومن سيدها ولشموله الحرة فقد يطلب فيها الاستبراء كما لو مات ابن زوجته من غير فيتربص بلا وطء لزوجته لاحتمال ان تكون حاملا بولد حال موت ابنها فيرث من اخيه السدس بسبب حدوث ملك اليمين اي كالشراء والهبة والارث اوالوصية اورد بعيب اواقالة اوتحالف اوسبي لمعرفة متعلق بتربص ولا يكون للتنفيع كالعدة لانه لا يتصور هنا اوزواله اي فيما اذا اعتقها موطوءته فيجب عليها الاستبراء ويستحب لمالك الامة الموطوءة استبراؤها قبل بيعها ليكون على بصيرة مرحومي اوحدوث حل اي حل التمتع اي اوروم التزويج اوغير ذلك كان وطئ امة غيره ظانا انها امته فانها يلزمها قرء واحد لانها في نفسها مملوكة والشبهة شبهة ملك اليمين وامالو وطئ امة غيره لظانا انها زوجته الحرة فيجب ثلاثة اقراء نز وموضعه هنا النسب وهو كذلك بل ليس لتقدمه وجه قل اي لانه ثم يكون فاصلا بين فصل العدد والفصل الثاني المتعلق بها اي حدث فيه تغير الفعل المتعدي باللام الذي فيه اضاح كلام المصنف عن اعرابه اوحذف الفاعل فتامل قول واشبان بهذا التفسير الى ان السبي ليست للطلب بل لو دخلت في ملكه قهرا كالمعروفة كان الحكم كذلك فتامل والسبي اي والمسموع اورد بعيب ولو في المجلس اواقالة اوتحالف اي رد باقالة اوتحالف اوسبي اي بشرائه من القسمة اواختيار التملك كما يعلم مما سبق ذكره في السير فلا اعتراض عليه م ر وخطام ر والمعتمد جواز وطئ المسبية بعد الاستبراء لاحتمال ان يكون السابي ممن لا يلزمه التخميس

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)